النوعيات لها فاذا الحق في المحل من الاخرين ولعل الترجيح منها بان استعداد صور النوعيات كما في الافلاك
انما يكون في الهيولى الاولى ومحل استعداد الشيء هو محل له ونقض ذلك بالسواد والبياض وساير الحالات الجسمية
بالجسمية بان الهيولى متعين للمحلية لا يتصور فيها الحالية بخلاف الصورة في الاولى للمحلية ولا شك انه اقدح على التقدير
عليه وكذا الترجيح بان الهيولى امر شخصي اقوى بحسب الوجود التشخص من الصورة الجسمية المطلقة والاقوى اولى
بالمحلية وكلا المصدرين محل نظر وبعض المحققين من المتاخرين اختار محلية الهيولى لهما ولم يات
بامر شاف يكشف اليه اللبس كما صرح الشيخ في التعليقات اه التصريح مسلم ولكن لا برهان عليه اصلا والنقل
الصرف لا ينفع شيئا كما لا يخفى بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف بان جوهرية الصورة اه قلت كلا بل لا
يتفرع عليه اصلا لما فصلنا لك الفا بان جوهرية النوعيات انما تكون باعتبار مرتبة احديها وان كانت [illegible]
المرتبة عارضة لها كما ان جوهرية الصور الذهنية للجواهر انما تكون باعتبار الوجود الخارجي لها مع كونه عارضا لها
والسر فيه ان العوارض قد يعسر صلاحيتها فتكون تلك كاشفة عن الذاتي كما في الصور الذهنية او مقومة للذات
كما في الصور النوعية ولتقومها بالنظر الى الهيولى او الطبيعة الجسمية فان التقوم للمحل يقتضي دوامهما وتشخص من جهة كونها
فردا لاحديهما كما ان الاعلام لكل احد منها دخل في تقوم التشخص عليها من جهة انها فرد من افراد الجسم المطلق
وبالجملة ان التقوم الشيء على جهات قد يكون التقوم بمتعلق التقوم بحسب نفسه الشخصي وقد يكون بحسب التعلق النوعي
وقد يكون بحسب الجنس قريبا كان الجنس او بعيدا وقد يكون بحسب العارض اللازم فلا يستبعد كون الصور النوعية بحسب مرتبة
احديها مقومة لمحلها سواء كان هيولى او جسمية كما استبعده بعض من المحققين اذا تمهد هذا فنقول ان التقوم
به بالصورة النوعية تلك المرتبة اما وجود الهيولى او وجود الجسمية وتلك المرتبة لا تزول اصلا عن عالم الواقع لان
زوال خصوصياتها من النوعيات الخاصة الخاصة من نوعية الماء والهواء وغير ذلك في الانقلاب لا يلزم منه زوالها
زوال تلك المرتبة كما لا يلزم من زوال التشخصات من الجسمية زوال الطبيعة النوعية لها فاذا لم ينعدم تقوم الجسمية
عن احدى النوعيات عن عالم الواقع لا يزول ما يتقوم بها من وجود الطبيعة الجسمية ولا يلزم زوال الوجود الشخصي
لها ايضا فان عدم زوال الطبيعة لا يستلزم زوال الشخصية وان استلزم زوالها زوال الشخصية وبهذا تبين
فساد ما ذكره الشارح من ان زوال الطبيعة النوعية الخاصة في الانقلاب والموت يستلزم زوال الجسمية الخاصة

فانه انما يثبت تقوم الطبيعة بخصوص حقيقتها وشخصها الجسمية الشخصية وليس مثل هذا جوهريتهما على التقوم بوجهها
الخاصة لوجود الجسمية الشخصية بل مدار جوهريتهما على التقوم بمرتبة احديها لوجود الجسمية على ما كان اوضحنا وهو لب
مطلوب الشارح فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق هداية تزول بها وهم اشتباه اه يجوز ان يكون المراد بالوهم هاهنا
الجهل المركب وبالاشتباه الجهل البسيط وذلك لان الوهم يحصل الغلط للعقل كثيرا والغلط انما يتصور في الجهل المركب والاشتباه
انما يكون بالتردد فلا يحصل علم اي اذعان اصلا والاول اشد انواع الضلال من الثاني كما تقرر في موضعه فيهما
يحتمل ان يراد كل واحد منهما والثاني هو الظاهر كما لا يخفى على من له ادنى فطانة انما تقتضيه علة موجبة يكون التلازم بينهما
اه هذا فاسد فان الامكان الذاتي لذات الممكن وكذا زيادة الوجود عليها متلازمان عند المحققين
مع انه ليس بينهما علاقة العلية بالمعنى الذي ذكره الشارح اصلا فان الماهية لا تكون لها علية للامكان والا يلزم تقدمها
علة للمتقدم فان الامكان متقدم على الوجود فلو كانت الماهية علة له فانما تكون علتها باعتبار الوجود كما تقرر عندهم
العلية انما تتصور بمقارنة الوجود وكذا تتصور عليتها لزيادة الوجود لان الزيادة عبارة عن الحمل وحمل الشيء
الماهية من لوازم ذاتها من حيث هي فلا تتصور لها العلة وكذا تتصور عليه احديهما للاخر وعليه غير المقتضي لهما فان اللازم المتقدم
من حيث هي غير مجعول وما ذكرنا نقض على القاعدة المذكورة في الشرح من ان التلازم لا بد له من كون احد
المتلازمين علة للاخر او كونهما معلولين لثالث وقد ينقض هذه القاعدة بالمتضايفين فانهما متلازمان
وليس بينهما علاقة العلية لا بان يكون احدهما علة للاخر والا يلزم الدور او الترجيح بلا مرجح ولا بان
يكون لهما علة ثالثة فان الظاهر ان الابوة والبنوة مثلا تقتضيهما امر ثالث لعروضهما للمعروضين لهما
والمعروض لاحدهما المتقدم على معروض الاخر لا تقتضي عروض الاخر لمعروضه لانه يلزم فقدان
المعلول التام عن ذلك والمعروض للاخر ايضا لا تقتضي لعروض احدهما المتقدم لمعروضه كذلك
وقد ينقض ايضا بوجود الباري وعدم عدمه فان بينهما تلازما وليس احد منهما علة للاخر ولا ثالث
ايضا علة لهما فان وجود الواجب تعالى واجب بالذات ليس له علة اصلا وكذلك عدم العدم فان نقيضه العدم
العدم ممتنع بالذات فيكون عدم العدم واجبا لذاته فلا يكون له علة ايضا اصلا ولا يلزم
منه تعدد الواجب تعالى فان المستحيل تعدد الافراد المستقلة الواجبة بالذات دون غيره وبرفع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)